بدعم من استمرار استثمارات البنية التحتية والإصلاحات التنظيمية

«الوطني»: توقعات بتحسن النمو الاقتصادي القطري تدريجياً ليصل إلى 3.0 في المئة خلال 2020

زيادة الانتعاش الاقتصادي على خلفية تحسن إنتاج القطاعين النفطي وغير النفطي

رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

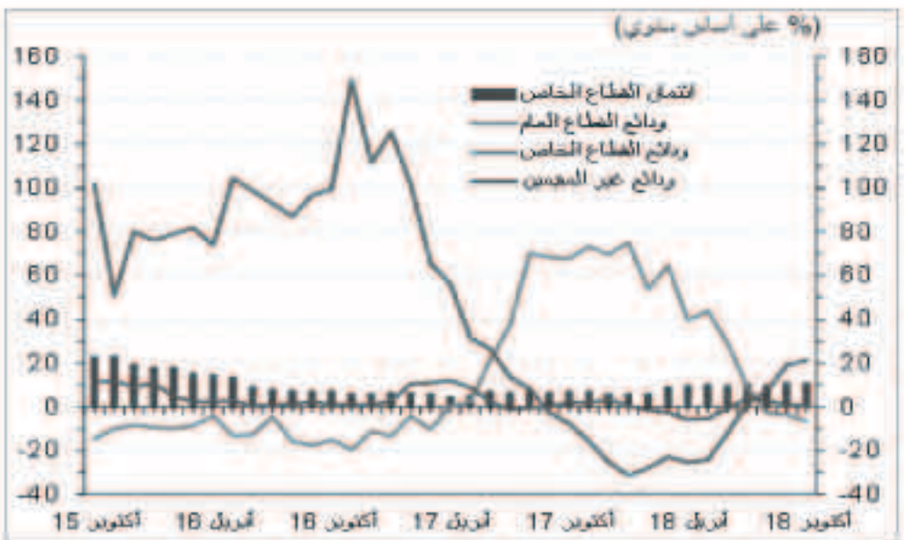

رسم بياني يوضح الائتمان المصرفي ونمو الودائع

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أنه من المتوقع أن يسجل الاقتصاد القطري نموا سنويا يصل إلى 2.7% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2020 وهو ما بعد أداءً جيداً مقارنة بنمو 1.6% في العام 2017، بدعم من تحسن القطاعات غير النفطية، لا سيما قطاعات التصنيع والبناء. أما في قطاع الغاز، تتوجه السلطات إلى زيادة الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 43% بحلول العام 2024. كما يساهم التوسع في برنامج الإنفاق الاستثماري للحكومة في دعم النشاط الاقتصادي بصفة رئيسية في ظل بلوغه مراحل متقدمة مع اقتراب انطلاق كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامته بعد ثلاث سنوات فقط. ويبقى الوضع المالي لقطر جيداً، في ظل توقعات بتسجيل فائض في الموازنة للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام في العام 2018 يصل إلى نسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عودة احتياطي النقد الأجنبي إلى الارتفاع مرة أخرى، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز وتقليص النفقات العامة.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن الشركات والمستثمرين قد استعادوا ثقتهم في الاقتصاد القطري، حيث ارتفعت ودائع غير المقيمين، وتحسن ائتمان القطاع الخاص، كما أنهت البورصة تداولات العام 2018 بتسجيل أعلى مكاسب سنوية على مستوى المنطقة بنمو بلغت نسبته 21%، بعد أدائه الضعيف في العام 2017.

إلا أنه على الرغم من ذلك، لا تزال التحديات قائمة، في ظل الاعتماد المتواصل على قطاع الغاز، الذي يقع تحت رحمة تقلبات أسعار الطاقة، وارتفاع تكاليف الاقتراض المرتبطة بتشديد السياسة النقدية الأمريكية والمخاطر الجيوسياسية الإقليمية، دون وجود بوادر لتسوية الأزمة مع بعض دول الخليج.

استثمارات البنية التحتية تدعم النمو

يواصل القطاع غير النفطي قيادة النمو الاقتصادي، في ظل توقعات بنمو القطاع بنسبة 4.1% و4.8% على أساس سنوي في عامي 2019 و2020 على التوالي، بدعم من برنامج استثمارات الحكومة في مشروعات البنية التحتية الذي تبلغ قيمته 200 مليار دولار ضمن الرؤية الوطنية قطر 2030.

حيث عزز نمو قطاعي التصنيع والبناء النشاط الاقتصادي لقطر خلال العام 2018 مع تكثيف إنتاجية مصفاة لفان وتحقيق مزيد من التقدم بمشاريع البنية التحتية للنقل والترفيه والعقار بالتزامن مع اقتراب انطلاقعبارة كأس العالم 2022. ويدعم توقعات النمو الايجابية حتى 2020 المزايا الناتجة عن الإصلاحات التنظيمية التي تم إدخالها على مدار العامين الماضيين، مثل السماح برفع نسبة الملكية الأجنبية إلى 100% في جميع القطاعات، وتسريع إصدار التراخيص التجارية والصناعية وإصدار قانون الإقامة للوافدين الذين أقاموا في قطر لفترات طويلة.

أما في قطاع الغاز، تعتزم السلطات زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال ٦٦٦بنسبة 43% ليصل إلى 110 مليون طن متري سنويًا بحلول العام 2024، وهو ما سيساعد على نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع بحلول العام 2020، فيما طرحت قطر للبترول بالفعل أولى مناقصاتها لمنصات الحفر. لذا يتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الهيدروكربوني من 0.3% في العام 2018 إلى 0.9% بحلول العام 2020.

تراجع معدلات التضخم على خلفية استمرار ضعف القطاع العقاري

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في المتوسط 0.3% في العام 2018، ويأتي ذلك التراجع على خلفية استمرار ضعف أداء القطاع العقاري (بسبب زيادة العرض واعتدال النمو السكاني) وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العام 2017، نتيجة للأزمة مع بعض دول الخليج. حيث انخفض كلا المؤشرين في نوفمبر 2018، بنسبة 2.6% و 2.4% على أساس سنوي على التوالي. ومن المرجح أن يرتفع معدل التضخم في المتوسط إلى 2.3% في العام 2020، إلا أنها قد تتجاوز 3.5% إذا تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العام 2020.

توقعات بتسجيل أول فائض مالي منذ العام 2015

قد تتمكن ميزانية قطر من تسجيل فائض بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، بعد ثلاثة أعوام متتالية من العجز. ويعزى هذا الأمر في المقام الأول إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز في أعقاب ارتفاع أسعار الطاقة والحد من النفقات الحكومية (تخفيض الدعوم، دمج الوزارات، وغيرها من الإجراءات) وارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى حد ما. واعتمدت قطر في تمويل العجز بصفة رئيسية على أدوات الدين المحلية، على الرغم من عودة قطر مرة أخرى إلى أسواق السندات الدولية في أبريل 2018 بطرح ناجح بلغت قيمته 12 مليار دولار.

كما تحسن أيضاً الحساب الجاري الخارجي، الذي تمكن من تسجيل فائض في العام 2017. وعلى الرغم من تراجع مرتقب لأسعار الطاقة في عامي 2019–2020، إلا أنه من المستعبد أن يعود إلى تسجيل عجزخلال هذه الفترة.

من جهة اخرى، بلغ احتياطي النقد الأجنبي لمصرف قطر المركزي 28.2 مليار دولار في أكتوبر 2018، وهو مستوى ليس بعيدا عن مستويات ما قبل الأزمة مع بعض دول الخليج.

تعافي القطاع المصرفي من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج. ونمو الائتمان ما يزال قويا

بفضل قيام جهاز قطر للاستثمار (صندوق الثروة السيادي القطري) بضخ السيولة في الوقت المناسب، تمكنت الحكومة من تعويض تدفق ودائع غير المقيمين للخارج في أعقاب الأزمة مع بعض دول الخليج. حيث ارتفع اجمالي المطلوبات لدى البنوك الأجنبية – الودائع من البنوك الخارجية، وودائع غير المقيمين وسندات الدين، بنحو 20% اعتبارًا من أكتوبر 2018، وذلك بالتزامن مع تعافي تدفقات غير المقيمين بصفة خاصة بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها البالغة 135 مليار ريال قطري في نوفمبر 2017، أي بما نسبته 27% مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة مع بعض دول الخليج، وكان نمو ودائع القطاع الخاص ونمو إجمالي الودائع ضعيفا بصفة عامة، وإن كانا قد سجلا نموا بنسبة 1.5% و0.5% على أساس سنوي في اكتوبر 2018 على التوالي في ظل ضخ ودائع حكومية ضخمة في العام 2017.

من جهة اخرى، تخطى نمو ائتمان القطاع الخاص نمو الودائع (11.4%+ على أساس سنوي) بفضل تنامي الطلب على قطاعات الخدمات والتجارة العامة والعقار. ويعد ذلك من الأمور الايجابية للاقتصاد على نطاق واسع، على الرغم من الزيادة في تكاليف الاقتراض. حيث قام مصرف قطر المركزي برفع أسعار الفائدة أربع مرات في العام 2018 (بواقع 25 نقطة أساس كل مرة) وفقا للسياسة النقدية المتشددة للاحتياطي الفيدرالي.

أداء الأسهم القطرية الأفضل إقليميا في 2018

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 21% في العام 2018، متفوقا على أداء كافة البورصات الخليجية الاخرى. وقد بدا المؤشر من مستوى متدني مقارنة بالدول المجاورة على خلفية أدائه الضعيف في العام 2017، إلا أن الاسهم القطرية قد استفادت من تدفقات المحافظ الاستثمارية الضخمة الناتجة عن زيادة الوزن النسبي للأسهم القيادية المدرجة في مؤشر مورغان ستانلي، بالإضافة إلى تعافي الثقة العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما ساهمت الإجراءات الحكومية من رفع القيود عن الملكية الأجنبية، إضافة إلى تأكيد وكالة التصنيف الائتماني موديز على التصنيف السيادي لقطر عند مستوى Aa3، مع مراجعة النظرة المستقبلية لتصنيف الديون السيادية الحكومية على المدى الطويل من سلبية إلى مستقرة، لتجتمع تلك العوامل على إعادة الثقة في الاقتصاد القطري.

تعافي نمو ودائع غير المقيمين ومحافظة ائتمان القطاع الخاص على نموه الجيد

المالية العامة تزداد صلابة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة والتحكم في النفقات مما قد يساهم في تسجيل فائض في الميزانية المالية والحساب الجاري

ثقة السوق في تحسن مستمر مع ارتفاع مؤشر بورصة قطر بنسبة 21 % في 2018

البورصة تعلن النتائج السنوية لتقسيم شركات السوق اليوم

قالت (بورصة الكويت) انها ستعلن اليوم الاحد النتائج السنوية لتقسيم الشركات المدرجة بالسوق وفق المعايير والضوابط المذكورة في كتاب قواعد البورصة بعد إغلاق جلسة التداول عبر موقعها الإلكتروني.

واضافت (بورصة الكويت) في بيان صحفي أن كتاب قواعد البورصة ينص على أن يجري هذا التصنيف سنويا حسب المعايير التي وضعتها البورصة.

وأوضحت انها قسمت السوق العام الماضي إلى ثلاثة أسواق (الأول والرئيسي والمزادات) مع إلغاء السوق الموازي حيث تمت إعادة تصنيف الشركات المدرجة في السوق الرئيسي والسوق الموازي على الأسواق الثلاثة الجديدة وذلك بعد إتمام المراجعة السنوية للتأكد من استيفاء متطلبات كل سوق من هذه الأسواق.

واشارت الى أن أبرز متطلبات والتزامات السوق الاول تتعلق بالقيمة السوقية والسيولة المحددة والسعر للقيمة الاسمية وأن تكون الافصاحات باللغة العربية والإنكليزية وعقد مؤتمرات للمحللين اضافة الى متطلبات اخرى واردة في كتاب القواعد.

وذكرت أن متطلبات السوق الرئيسي تتمثل في تحقيق مستوى السيولة المطلوب فيما يحتوي سوق المزادات الشركات ذات السيولة المنخفضة التي لا تستوفي شروط السوق الاول والسوق الرئيسي.

وتأسست شركة بورصة الكويت في 21 أبريل 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 2013/37 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2013 وقانون هيئة أسواق المال رقم 2010/7.

وتتولى الشركة إدارة عمليات سوق الأوراق المالية وتعود ملكيتها بالكامل إلى هيئة أسواق المال التي تتولى المسؤولية عن رقابة جميع جوانب أسواق المال في الكويت.

بورصة الكويت

البنك الدولي يوافق على قرض للأردن بقيمة 1.2 مليار دولار

عمر الرزاز خلال لقائه الجالية الأردنية في واشنطن

أعلن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز ان البنك الدولي وافق لبلاده على قرض بقيمة 2ر1 مليار دولار لجدولة مجموعة من الديون السابقة وإعطاء فرصة حقيقية للاستثمار الخاص والنمو في الأردن.

وذكرت وكالة الانباء الأردنية (بترا) ان ذلك جاء على لسان الرزاز خلال لقاء جمعه بالجالية الأردنية في العاصمة الامريكية واشنطن التي يزورها منذ الثلاثاء الماضي والتقى فيها مسؤولين في الإدارة الامريكية وفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ووفق الوكالة قال الرزاز ان القرض «بفوائد بسيطة جدا» وهو أكبر قرض يمنحه البنك الدولي للاردن.

وكانت الحكومة الأردنية اعلنت في وقت سابق انه من أهداف الزيارة البحث مع وزير الخزانة الأمريكي العلاقات الثنائية وبشكل خاص العلاقات التجارية والمساعدات الامريكية للمملكة فضلا عن لقاء مسؤولين وممثلين عن الجهات والمنظمات الدولية المانحة وصندوق النقد والبنك الدولي وممثلين عن القطاع الخاص.

وكان الاردن وقع في منتصف عام 2016 اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لاجراء اصلاحات اقتصادية لتخفيض المديونية التي تقارب 40 مليار دولار تشكل نحو 96 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وتعديل قانون ضريبة الدخل لتوسيع الشرائح المشمولة بالضريبة.

وفيما يتعلق بالمساعدات الامريكية للاردن وقع الطرفان في شهر فبراير من العام الماضي على مذكرة تفاهم تقدم بموجبها واشنطن مساعدات سنوية للاردن بقيمة 275ر1 مليار دولار حتى عام 2022 وبمجموع يتجاوز 3ر6 مليار دولار.

وتنص المذكرة على ان تلتزم الولايات المتحدة تقديم ما لا يقل عن 750 مليون دولار سنويا كدعم اقتصادي و350 مليون دولار كمساعدات عسكرية بين عامي 2018 و2022.

«إبرهارد آند كو» تتفرد بإصدار يحفظ الطاقة الاحتياطية لـ 8 أيام

أطلقت دار الساعات السويسرية "إبرهارد آند كو"، للمرة الأولى في أسواق منطقة الشرق الأوسط، إصدار 8 جور غراند تاي المطور الذي يمكنه الاحتفاظ بالطاقة الاحتياطية لمدة تصل إلى 8 أيام ويجمع الإصدار الأنيق بين الكلاسيكية والمعاصرة لمحبي الساعات الثمينة. تتوفر الإصدارات الجديدة لدى فروع الدار في المنطقة.

وبالرغم من الحفاظ على نفس الشكل الأساسي للميناء بميناء فرعي عند الساعة 6 تماما، ومؤشر احتياطي الطاقة عند الساعة 9 تماما، تعدّ الساعة أكبر قليلاً في الارتفاع لتلائم احتياطي الطاقة وتحقق مظهرًا أكثر حداثة بشكل عام.

تعمل الساعة بواسطة حركة ETA Peseux 7001 المعدلة يدوية التعبئة، وتنضغط في وحدة إضافية تضيف عملانية احتياطي الطاقة وتوفر بعض المساحة المعيشية لبرميل الزنبرك الثاني الذي يبلغ طوله حوالي 125 سنتيمترًا (حوالي 50 بوصة!).

يأتي طراز إبرهارد 8 جورس غراند تابل بعلبة أنيقة قطرها 41 ملم، مصنوعة من الذهب الوردي عيار 18 قيراطا أو من الفولاذ المقاوم للصدأ من الدرجة الجراحية، ويتميز بفتحة على ظهر العلبة من الفولاذ توفر إطلالة على الزنبرك الرئيسي المزين بشكل رائع بجسر على شكل الرقم 8.

تتميز بعروات قصيرة نسبياً وتاج ضبط / تعبئة مدمج للغاية، يتميز جهاز قياس الوقت بالراحة المطلقة على معصم الحجم المعتاد.

تتوفر هذه الساعة في نسختين للميناء، الأولى تحتوي على أرقام عربية والثانية، وهي أكثر أناقة، تأتي بالأرقام الرومانية.